عن الفخذين في الركوع قياسا على السجود والان ذلك سنة عن هيئة
الكسالى وخرج بالذكر المرأة فانها تضم بعضها الى بعض وتلصق بطنها
بفخذيها في جميع الصلاة لانه استر لها والخنثى فيما يكره منهما ومنها
في ذلك كالمختي وكذا الذكر العاري وتوجيه كل اصابع رجليه
اي المصلي في حال السجود للقبلة اما وضع جزء منها فيه فواجب
كما مر وتبين للذكر ارارهما من ذيله مكشوفتين حيث لا خف
تنبيه تقييد ندب توجيه الاصابع للقبلة بالسجود اخذته
من سياق كلام المصنف فانه ذكر ذلك في عداد سنن السجود
والا فقد صرح غيره بندب توجيهها للقبلة في غيره من سائر
الاركان الصلاة والدعاء في الجلوس بين السجدتين وان كانت
يديه على الارض للاتفاق على انه لا يضر استمرار وضعهما على الارض
الى السجدة الثانية وهو رب اغفر لي اي ما وقع مني ونهيت عنه
وارحمني اي رحمة واسعة والا فلا يخلو احد عن رحمة ما الى اخره
وارفعني اي اعلني وجبرني اي اغنني وجبر الله مصيبته اي رد عليه
ما ذهب منه اي عوضه واصله من جبر الكسر وارزقني اي
ارفع قدري في الدنيا والاخرة وارزقني اي رزقا واسعا والاهم
نعم اجبرني او المراد بالجبر ما هو اعم من ذلك واهدني اي لصالح
الاعمال وعافني من البلايا الدنيا والاخرة للاتباع روى بعضه ابو داود
وباقيه ابن ماجة وزاد الغزالي واعف عني لمناسبته لما قبله ولا
يزيد على ذلك الا المنفرد او امام محصور والافتراش فيه
اي في الجلوس بين السجدتين سنة سمي بذلك لان رجله كالفراش له
وفي التشهد الاول بل وفي غيره من سائر جلسات الصلاة
الجلسة الاخيرة فانه يسن فيها التورك كما سيأتي قريبا
وكيفية الافتراش بان يجلس على كعب اليسرى

الدعاء في الجلوس بين السجدتين

الافتراش فيه

جلوس الاستراحة

بعد ان يضجعها بحيث يلي ظهرها الارض وينصب اليمنى للاتباع والحكمة
في ذلك ان المصلي مستوفز في غير الاخيرة للحركة غالبا والحركة عن
الافتراش اهون منها عن التورك وجلوس الاستراحة ولو في
نفل وان كان المصلي قويا للاتباع رواه البخاري وهي جلسة خفيفة
كالجلوس بين السجدتين فاذا اطولها زاد على الذكر المطلوب
فيه بقدر اقل التشهد بطلت صلوته كما في التحفة وفي النهاية ويكره
تطويلها على الجلوس بين السجدتين كما في التتمة وتوجد منه
عدم بطلان الصلاة وهو المعتمد كما افتى به الوالد رحمه الله وعلى ذلك
جرى الخطيب لكن ما جرى عليه في التحفة هو الاوجه والاصح خلافه والمتمم
راجعها لانه يسير بل اتيانه بهاج سنة وبه فارق ما يخل بالتشهد
الاول ثم لو كان بقي التهضة والامام سريعها وسريع القراءة بحيث
يفوته بعض الفاتحة لو تاخر بها حرم كما بحثه الاذرعي واعتمده
ابن حجر وان قال الرملي الاوجه خلافه وهي فاصلة بين الركعتين
بيت هذا الاولى ولا من الثانية وقيل غير ذلك وتظهر فايدة الخلاف
فيما لو ضاق الوقت فهل تكون الصلاة اداء او لا بعد سجدة ثانية تقوم على
ولا تمس الفاعد ولا بعد سجدة التلاوة لانها لم ترد فيها ولعل المراد تقوم
عليها اي في قصده وارادته وان خالف الشرع فتمس في محل التشهد
الاول عند تركه مفترشا في جلسته المذكورة للاتباع رواه الشيخان
وقال حسن صحيح لانه جلوس يعقبه حركة كجلوس التشهد الاول
نبه عليه لم يبين بن حجر والرملي ما ذا يفعله في يديه حالة الانتباه
لها وينبغي ان يضعهما قريبا من ركبتيه وينشر اصابعهما مضمومة
للقبلة والسنة في تكبيرة الانتقال ان يمدها هنا رفعه من السجود الى القيام
كما مر مالم يلزم من تطويلها اكثر من سبع الفات فان لزم تطويلها عن
ذلك بطلت القصلاة وح اذا اراد تطويل الجلسة الى الطول المعهود الذي
كبر فاحرم للانتقال اليها واشتغل بالذكر او دعا فالى ان

جلوس الاستراحة

قعود

Copyright © Sadaqa University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)